

خلال ندوة جماهيرية شهدت إقبالا جماهيرا كثيفا تحت عنوان "وين رايعين"

## الطمار: الكويت تعاني من فوضى سياسية عارمة أدت لعدم الاستقرار السياسي

سقف الرواتب لإخواننا المتقاعدين، وإصلاح المنظومة الاقتصادية ببتن دابر الفساد، وزيادة مصادر الدخل، وكل هذه القرارات قد تم تقديمها لمجلس 2022. وحسنر الحكومة من الماطلة في تقديم برنامجها فور أدائها للقسم تحت قبة عبد الله السالم، وفق المادة 48 من الدستور، واختيار الوزراء القادرين على الإدارة بشكل صحيح، مركزا على شعاره الانتخابي "رؤية وطموح" فالرؤية يجب أن تترجم على أرض الواقع لمكافحة الفساد المالي والاقتصادي، ودعم الشباب الكويتي، ووقف الهدر المالي، وتقديم الحلول العملية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وهذا لا يتم إلا بالإصلاح الإداري، ووضع الشخص المناسب بالمكان المناسب، أما "الطموح" بأن تكون الكويت مركزا تجاريا وماليا عالميا، وتحقيق رؤية الكويت 2035 وضمان رفاهية المواطن، وحل جميع مشكلاته، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين المجلس والحكوم.

وختم قائلا: أنا أخوكم منكم وفيكم ولا يبارك الله في كرسي لا يقوم على خدمتكم، وخدمة أهل الكويت جميعا، داعيا المولى أن يقره ليكون عند حسن ظنهم.



الطمار أكد أن الكويت تعاني من فوضى سياسية



الطمار متحدثا خلال ندوته الجماهيرية

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الأولى لانتخابات مجلس الأمة 2023، خالد الطمار العميرة، خلال ندوة جماهيرية شهدت إقبالا جماهيرا كثيفا تحت عنوان "وين رايعين" بأن الكويت تعاني من فوضى سياسية عارمة وسوء إدارة حكومية أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، مشددا على الخلل الحكومي التي شهدته الكويت خلال الأشهر الماضية، بل وخلال السنوات الماضية، مستنكرا على الحكومة عدم قدرتها على إصدار المراسيم بالشكل الصحيح.

ونوه أن حكومة الكويت غير قادرة على مواجهة نواب مجلس الأمة لذلك تتخذ سياسة الهروب من مواجهة، فتدخل الكويت في دوامة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى عرقلة مصالح المواطنين، رافضا وضع المواطن في حالة من الإحباط، وانعدام الثقة بين المواطن والحكومة، فأغلب المواطنين فقدوا الثقة بالحكومة من ناحية الإنجاز، وعدم قدرتها على النهوض بالمنظومة التعليمية، والصحية، وعجزها عن حل المشكلة الإسكانية، أو حل أبسط المشاكل التي يعاني منها المواطنون والكل يرغب في رؤية الكويت مركزا ماليا وتجاريا وتحقيق رؤية الكويت 2035.

**الحكومة غير قادرة على المواجهة وتلجأ إلى سياسة الهروب من المواجهة**  
**عدم الاستقرار السياسي أدى إلى عرقلة مصالح المواطنين والثقة بين المواطن والحكومة انعدمت**  
**يجب النهوض بالمنظومة الصحية والتعليمية ومعالجة الخلل الاقتصادي**  
**الجميع يرغب في رؤية الكويت مركزا ماليا وتجاريا وتحقيق رؤية الكويت 2035**  
**الحكومات المتتالية صنعت من الكويت مركزا للفساد المالي والتجاري**  
**وضع عقوبات رادعة لسراق المال العام وضمان رفاهية المواطن وحل جميع مشكلاته**

والإسراع بتفويضها بأسرع وقت ممكن ومنها تعديل سلم الرواتب، والإسراع في حل المشكلة الإسكانية، وجواز الدمج بين العمل والحكومة، وزيادة المكافآت الاجتماعية للطلبة، وإصلاح المنظومة التعليمية والطبية، ورفع

بين المجلس والحكومة، ويكون لرئيس الوزراء ووزرائه القدرة على اتخاذ القرار، رافضا سلب القرار من الشعب، ومركزا على ضرورة الرغبة الصادقة من الحكومة لحل المشكلات التي يعاني منها المواطنون، وتسعى لإقرار القوانين

وزاد مؤكدا أن الكويت اليوم مقبلة على حقبة جديدة، ويجب أن تسعى للاستقرار وتصحيح المسار وهذه رسالة للحكومة فإن لم تسمعها اليوم منا فستسمعها داخل قبة عبد الله السالم، فيجب أن تؤسس لتعاون حقيقي

الأمة أو عن طريق الصدقة على حد تعبيره. داعيا لوضع عقوبة رادعة تبدأ من المسؤول الفاسد، أو التاجر الفاسد، مشددا بأن الكويت إن لم تطبق عقوبة رادعة فلاطبنا ولا غدا الشر " لأن القاعدة العامة تقول من أمن العقوبة أساء الأدب.

الماليزي، وصندوق الجيش وسرقات أموال المتقاعدين وسرقات الديزل ووزارة الداخلية والتأمينات الاجتماعية، وانتهاء بالنائب البنغالي، وكل هذه السرقات تم كشفها عن طريق معلومات خارجية، أو عن طريق نواب مجلس

وأضاف العميرة قائلا: يؤسفني أن أقول إن الحكومات المتتالية صنعت من الكويت مركزا للفساد المالي والتجاري، وبؤرة لغسيل الأموال، ونحمل كل هذا لسوء الإدارة الحكومية، فالكل رأى السرقات المالية بالكويت بدءا بالصندوق



حضور كثيف في الندوة الجماهيرية



بدر الداوم حاضرا بالندوة

207 صافي عدد المرشحين والمرشحات بعد إغلاق باب التنازل لـ "أمة 2023"

## تجهيزات وتسهيلات لضمان الانسيابية في العملية الانتخابية

الخاصة اليوم الثلاثاء أعضاء مجلس الأمة المقبل إلى العمل على تحقيق آمال أصحاب الهمم وتطلعاتهم وتلبية احتياجاتهم وتذليل العقبات أمامهم. وقال المتخصصون في تصريحات منفردة لـ "كونا" إن ذوي الاحتياجات يفقدون الكثير من الآمال على مجلس الأمة أمثلين سن تشريعات تخدمهم وتسهم في حل قضاياهم. في هذا الصدد قال مدير إدارة الشؤون القانونية المتحدث باسم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة مبارك البديع إن "الهيئة" تكفل حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المشاركة بالحياة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين وذلك من خلال الترشح أو اختيار ممثلين عنهم بحرية كاملة. ولفت البديع إلى مساعي الهيئة لتعزيز مشاركتهم في الانتخابات وتذليل الصعوبات أمامهم للدخول إلى مراكز الاقتراع بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام. وأضاف أن "الهيئة" تتبنى مطلبين لتعديل القانون رقم 8 لسنة 2010 بما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة يتعلق الأول منهما بالمادة الثانية من القانون بما يسمح للمرأة الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي بالاستفادة من القاعد لرعاية المعاق. وأضاف أن المطلب الثاني هو تعديل المادة رقم 44 بإسراع لنودي الأمانة البسيطة بالاستفادة من صرف الأجهزة التعويضية وحقوق اختيار جهاز التعويض وكذلك الاستفادة أبناء الكويتية من غير الكويتي من صرف الأجهزة التعويضية.

اجمالي المرشحين في الدائرة 34 مرشحا. وفي الدائرة الرابعة تنازل عن خوض الانتخابات 18 مرشحا هم "بدر لافي المطيري وبريكان مجيد السليمانى وجمال فرج المطيري وجمعان عوض العازمي وحمد ليلي السعيدى وخليفة محمد الخليفة وزيد عقيل المطيري وعبد الرحمن غريب العدواني وعجيل لهماود الشمري وعلى جابر الضيفري وعلي دحام الرحيلي وعلي عوض الرشيدى وعوض خلف العززي وفواز متعب الدبحاني وماجد موسى المطيري وناصر سلامة الرشيدى ونافى مصطى العدواني وهزاع مطلق الهدية" ليبلغ اجمالي المرشحين في الدائرة 47 مرشحا. أما في الدائرة الخامسة فقد تنازل عن خوض الانتخابات ستة مرشحين هم "خالد خليفة العازمي وسعد عبدالله الكندري وصالح فالح العازمي وطارق جاسم الضيفري وعباس فاضل عوض ومشيب هملان السهلي" ليبلغ اجمالي المرشحين في الدائرة 47 مرشحا. وتقضى المادة "24" من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة بشأن يبقى باب التنازل مفتوحا أمام المرشحين حتى قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل.

وكان قد صدر في وقت سابق مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وحدد الثلاثاء المقبل موعدا للاقتراع. وفي سياق ذي صلة دعا متخصصون معنيون بشؤون ذوي الاحتياجات



العميد محمد الغريب

**الدبوس: تم اعتماد خطة ميدانية متكاملة لضمان سهولة حركة دخول وخروج المقترعين بالتعاون مع "الداخلية"**  
**تشكيل فرق النظافة وإشغالات الطرق في الدوائر الخمس للقيام بمتابعة أعمال التنظيف وتوزيع الحاويات**  
**سيتم منع تواجد الشاحنات في مواقف تلك المدارس وإزالة أي مخالفة للقوانين**  
**متخصصون: ذوو الاحتياجات الخاصة يعولون على أعضاء مجلس الأمة المقبل لتحقيق آمالهم**

الانتخابات في الدائرة الأولى كل من ساره بصورة سليمة وفاضل عبدالكريم الاطرم ليلبلغ اجمالي المرشحين في الدائرة 34 مرشحا. وفي الدائرة الثانية تنازل عن خوض الانتخابات ثمانية مرشحين هم "جابر مرزوق البذالي وجاعد عبدالله المطيري وحسن حسين دشتي وعبدالعزیز فيصل البذالي وعبدالله فراج الحربي وفرج عبدالله الخضري وفهد سموي الضيفري" ليبلغ اجمالي المرشحين في الدائرة 45 مرشحا.

كما تنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الثالثة ستة مرشحين هم "خليفة علي الحشاش وشملان عيسى الحريان وفهد سعد النخيلان وفصل سعد الصالح ومحمد كاظم مبدان ووليد محمد الناصر" ليبلغ

والوقاية من الحريق للتأكد من عملها بصورة سليمة وايضا التأكد من خلو الممرات الموجودة داخل هذه المقار من التخزين لتسهيل حركة خروج المتواجدين في حال حدوث حريق لا سمح الله. وأضاف العميد محمد بدر الغريب ان قوة الإطفاء العام لاتدخر جهدا في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل عملية الانتخابات البرلمانية بالتعاون مع باقي الجهات المعنية.

وفي سياق ذي صلة أغلق باب التنازل لانتخابات مجلس الأمة 2023 المقرر عقدها في السادس من يونيو المقبل أمس الثلاثاء على اجمالي عدد المرشحين المتنازلين البالغ عددهم 40 مرشحا ليبلغ صافي المرشحين والمرشحات بعد طلبات التنازل 207 مرشحين.

وتنازل عن خوض



الدبوس مترئسا اجتماع اللجنة المشتركة بين البلدية ووزارة الداخلية

للقوانين المنظمة من قبل فرق البلدية المتواجدة على مدار 24 ساعة في اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع وأثناءه وبعد عملية الاقتراع. وأشار إلى تواصل أعمال النظافة وإشغالات الطرق بجميع اللجان من أعمال النظافة العامة للشوارع والأرصعة المحيطة بالمقرات وغسيل للحاويات ورفع وحجز أي مخلفات أو عوائق بما في ذلك أعمال النظافة الخارجية للمدارس المحددة وإزالة السيارات والعربات المنقلة لتسهيل دخول وخروج الناخبين إلى مراكز الاقتراع.

من جهته أعلن مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بقوة الإطفاء العام العميد محمد بدر الغريب، صباح أمس الثلاثاء، عن انتهاء جميع الاستعدادات والترتيبات اللازمة لتأمين مقر الاقتراع لانتخابات

الخمس للقيام بمتابعة أعمال التنظيف وتوزيع الحاويات في الأماكن المحيطة في مراكز الاقتراع وإخلاء مواقع المدارس المخصصة لعملية الاقتراع من أي سيارات مهمة أو معروضة للبيع والتعاون مع وزارة الداخلية بوضع الحواجز لهذه المواقف لتنظيم عملية الدخول والخروج لحركة المرور.

وبين أنه تم تخصيص منطقة آمان أمام مراكز الاقتراع التي يبلغ عددها 118 مدرسة وتضم 759 لجنة على مستوى الدوائر الخمس لتكون خالية لحفظ الأمن من قبل رجال الشرطة وعدم إقامة أي أكشاك أو إعلانات للمرشحين في المناطق المحيطة بمراكز الاقتراع.

وأضاف أنه سيتم منع تواجد الشاحنات في مواقف تلك المدارس وإزالة أي مخالفة

فيما أغلق باب التنازل عن الترشح في انتخابات "أمة 2023" ليصل عدد المرشحين الذين يخوضون الانتخابات إلى 207 مرشحين فقط بعد تنازل 40 مرشحا، أعلنت الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية استعدادها التمام لإخراج العملية الانتخابية في أبهى صورها.

في هذا الإطار أكد المدير العام للبلدية بالوكالة سعود الدبوس أمس الثلاثاء تسخير كافة الإمكانيات لعملية الاقتراع في انتخابات مجلس الأمة 2023 وذلك لإنجاح العرس الديمقراطي وتعزيزا لمكانة الكويت الدولية في الديمقراطية.

جاء ذلك في تصريح صحفي للدبوس على هامش اجتماع اللجنة المشتركة بين بلدية الكويت ووزارة الداخلية للالتقاء من كافة الاستعدادات والتحضرات اللازمة ليوم الاقتراع المقرر في 6 يونيو المقبل.

وأضاف الدبوس أنه تم اعتماد خطة ميدانية متكاملة لضمان انسيابية حركة دخول وخروج المقترعين بالنسبة لمراكز الاقتراع بالتعاون مع وزارة الداخلية تنفيذا للأحكام الواردة في قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة وقيام الجهات المعنية بالأعمال والمهام المنوطة بكل جهة.

وأشار إلى أن الاجتماع استعرض اجمالي عدد تراخيص المقار الانتخابية التي بلغت 128 مقرا انتخابيا فيما بلغت الإعلانات الانتخابية 81 إعلانا انتخابيا والتي صدرت من قبل الفرق البلدية في المحافظات الست.

وذكر أنه تم تشكيل فرق النظافة وإشغالات الطرق في الدوائر الانتخابية